مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي للاستثمار الرشيد في النظم الزراعية والغذائية

مسودة أولى (للتفاوض)

مقدمة 1

المعلومات الأساسية والمبررات 1

الهدف 3

الغرض 3

الطبيعة والنطاق 4

المستخدمون المستهدفون 4

مبادئ الاستثمار الرشيد في النظم الزراعية والغذائية 5

الهيكل 5

الإطار المفاهيمي 5

المبدأ 1: المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية 6

المبدأ 2: المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة 7

المبدأ 3: تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 7

المبدأ 4: إشراك الشباب وتمكينهم 8

المبدأ 5: احترام حيازة الأراضي والثروة السمكية والغابات والمياه 8

المبدأ 6: الحفاظ على الموارد الطبيعية والمساهمة في التكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره 8

المبدأ 7: احترام التراث الثقافي والمعارف التقليدية 9

المبدأ 8: تعزيز النظم الإنتاجية المأمونة والصحية 9

المبدأ 9: إدراج هياكل للحوكمة وعمليات وآليات للتظلم تتسم بالشمول وسهولة الوصول 10

المبدأ 10: استعراض الآثار وضمان المساءلة والشفافية 10

الأدوار والمسؤوليات والتطبيق 11

الدول 11

المنظمات الحكومية الدولية 13

شركات القطاع الخاص 14

المؤسسات التمويلية والجهات المانحة والجمعيات والصناديق 15

المؤسسات البحثية والجامعات مؤسسات الإرشاد 16

منظمات المجتمع المدني 16

المجتمعات المحلية 16

المستهلكون 17

الأدوار المشتركة 17

مقدمة

المعلومات الأساسية والمبررات

1- يعتبر الاستثمار الرشيد في النظم الزراعية والغذائية عاملا ضروريا لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية، إذ يولّد فرص عمل لائق ويقضي على الفقر وتعزز المساواة الاجتماعية والجنسانية، ويضمن التنمية المستدامة. وتشمل النظم الزراعية والغذائية المجموعة الكاملة من الأنشطة في مجالات الإنتاج والتجهيز والتسويق وتجارة التجزئة والاستهلاك والتخلص من السلع الناتجة عن الزراعة، بما في ذلك المنتجات الغذائية وغير الغذائية، والثروة الحيوانية والمراعي ومصايد الأسماك والغابات؛ والمدخلات المطلوبة والمخرجات الناتجة في كل خطوة من هذه الخطوات. كما تشمل نظم الأغذية الأشخاص والمؤسسات التي تدخل التغيير في النظام أو تحول دونه، فضلا عن البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي تجري فيها هذه الأنشطة.

2- ثمّة أدلة هامة على أن الاستثمار في النظم الزراعية والغذائية هو أحد الطرق الأكثر فعالية للحد من الجوع والفقر. ولكنّ المؤسف أن الأقاليم التي يتفشى فيها انعدام الأمن الغذائي والفقر على أوسع نطاق هي نفسها التي يركد فيها الاستثمار الزراعي أو لا ينفك يتدهور. وتتطلب معالجة أبعاد الأمن الغذائي والتغذية — ألا وهي التوافر والوصول والاستقرار والاستخدام – زيادة كبيرة في الاستثمار الرشيد في النظم الزراعية والغذائية. لا يمكن للاستثمار وحده أن يحل مشاكل انعدام الأمن الغذائي والتغذوي والفقر، ولكن يمكنه أن يساهم في بناء مجتمعات محلية أقوى وقادرة على الصمود وأن يوفر أساساً للتدخلات التكميلية الأخرى.

3- ينطوي الاستثمار على تكوين رأس المال، واقتناء الموارد و/أو توليدها لاستخدامها في الإنتاج، بما في ذلك رأس المال والموارد المادية والبشرية وغير الملموسة. ولذا يتناول الاستثمار الرشيد على وجه التحديد كيفية تكوين رأس المال واكتسابه وتشكيله مع مراعاة سلامة واستقرار النظم الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والإدارية والثقافية على المدى البعيد. أما نقطة الانطلاق لتحديد كيفية مساهمة الاستثمار الرشيد في النظم الزراعية والغذائية على وجه التحديد في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، فتتمثل في الاعتراف بحقوق الإنسان واحترامها تماشيا مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

4- بالنظر إلى الدور الأساسي لأصحاب الحيازات الصغيرة – من نساء ورجال – في الاستثمار في النظم الزراعية والغذائية، من المهم بصفة خاصة تعزيز قدرة هؤلاء على الاستثمار. ويشمل الاستثمار الرشيد الاستثمارات ذات الأولوية في أصحاب الحيازات الصغيرة ومن خلالهم ومعهم، مثل صغار المزارعين والرعاة والحرفيين والصيادين وسكان الغابات، ومجهزي الأغذية. ولكن القيام بذلك لا يتطلب فقط التركيز على هذه الجهات، بل أيضا ممارسة

وتشجيع الاستثمار الرشيد من قبل جهات فاعلة أخرى، بما في ذلك المستثمرين الأجانب والمحليين، الكبار والمتوسطين والصغار، على امتداد النظم الزراعية والغذائية.

5- يمكن للاستثمار في النظم الزراعية والغذائية أن ينتج آثارا مضاعفة للقطاعات التكميلية، مثل قطاع الخدمات أو الصناعات التحويلية ما يسهم بالتالي بشكل أكبر في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، والتنمية الاقتصادية الشاملة. ومن أجل تحقيق منافع مباشرة وغير مباشرة، خاصة للشرائح الأكثر ضعفا، فعلى الاستثمار الرشيد في النظم الزراعية والغذائية أن يكون قابل للاستمرار اقتصاديا وماليا. ودون الاستثمار المرافق في السلع والخدمات العامة، مثل البنية الأساسية، فإن العديد من الاستثمارات في النظم الزراعية والغذائية لا تكون قابلة للاستمرار. غير أن الديمومة المالية والاقتصادية للنظم الزراعية والغذائية تعتمد هي أيضا على نظم إيكولوجية تعمل بكفاءة وعلى تعزيز الموارد الطبيعية القائمة على المدى الطويل، والتي تكون نادرة أو متدهورة في العديد من الأماكن، ومعرضة للتأثير المتزايد لتغير المناخ والكوارث الطبيعية. وتكون الحيازة المضمونة للموارد الطبيعية ضرورية لتعزيز الاستثمار الرشيد في النظم الزراعية والغذائية. وفي الوقت نفسه، لا يمكن الاستخفاف بقيمة السلامة والصحة لدى إقامة النظم الزراعية والغذائية المنتجة، كما أن الاستثمار بطريقة رشيدة يعني التفكير بشكل كلي يشمل صحة الإنسان والحيوان والبيئة والصحة العامة. ولا يميّز الاستثمار الرشيد بين الأفراد على أساس نوع الجنس أو السن، وهو يسعى إلى احترام الثقافة والتقاليد إلى جانب تمكين المجموعات المهمشة.

6- ومن العناصر الأساسية لتعزيز الاستثمار الرشيد في النظم الزراعية والغذائية هو خلق بيئة تمكينية. ولا يتحقق ذلك إلاّ من خلال سياسات متسقة وشفافة وقوانين وأنظمة تستند إلى أدلة ولها هياكل حوكمة عادلة وشاملة ومراعية للمساواة بين الجنسين، تدعم تطبيق المبادئ الواردة في هذه الوثيقة في سياق كل بلد. ويعتمد التصدي للتحديات والفرص المرتبطة بتشجيع الاستثمار الرشيد في النظم الزراعية والغذائية على التنسيق الشفاف والتعاون والشراكة بين أصحاب المصلحة، من أجل خلق آثار إيجابية. وبدوره يكون تقييم فعالية السياسات والقوانين والأنظمة والبرامج والمبادرات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية ضروريا لتحديد المواطن التي تحتاج إلى تحسين، وكيفية تحسينها. ويعني الاستثمار الرشيد في النظم الزراعية والغذائية أيضا أنه عندما لا تكون التأثيرات إيجابيةً، أو حين يتبين أن السياسات والقوانين والأنظمة والبرامج والمبادرات غير فعالة، فإن أصحاب المصلحة يخضعون للمساءلة ويتم تنفيذ التغييرات.

7- على الرغم من وجود عدد من المبادرات التي كانت تهدف إلى تناول الاستثمار الزراعي الرشيد بطرق مختلفة، فقد طلب أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي صياغة مبادئ من شأنها أن تضع الأمن الغذائي والتغذية في مقدمة تشجيع زيادة الاستثمار في النظم الزراعية والغذائية. وبالتالي هدفت اللجنة إلى إدراج المبادرات الحالية في صياغة المبادئ وإضافة القيمة، عبر التركيز على تشجيع الاستثمار والأمن الغذائي وأصحاب الحيازات الصغيرة. يسعى برنامج

اللجنة ذو أصحاب المصلحة المتعددين ونهجها القائم على التوافق، إلى تعزيز الملكية العالمية وتطبيق مبادئ الاستثمار الرشيد في النظم الزراعية والغذائية.

8- قامت مجموعة عمل مفتوحة العضوية بصياغة المبادئ بين شهر أكتوبر/تشرين الأول 2012 وأكتوبر/تشرين الأول 2014. وتستند المبادئ إلى عملية شاملة من المشاورات عقدت بين نوفمبر/تشرين الثاني 2013 ومارس/آذار 2014. وقد عقدت مشاورات وحلقات عمل إقليمية في أفريقيا وأوروبا وآسيا الوسطى، وأمريكا الشمالية وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والشرق الأدنى. وتتضمن المبادئ أيضا معلومات مسترجعة وردت من خلال مشاورة إلكترونية بشأن المسودة (صفر). وقد شاركت في المشاورات حكومات ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني ومنظمات غير حكومية، ومؤسسات البحث الزراعية الدولية، وجمعيات القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية الخاصة، ومؤسسات مالية دولية وإقليمية.

9- وأقرت المبادئ من قبل لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها ...

الهدف

10- إن الهدف من هذه المبادئ هو تعزيز الاستثمار الرشيد في النظم الزراعية والغذائية الذي يساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، وبالتالي دعم الإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني.

الغرض

11- *تسعى هذه الوثيقة إلى:*

1- معالجة العناصر الجوهرية التي تجعل الاستثمار في النظم الزراعية والغذائية استثماراً رشيداً؛
2- تحديد هوية أصحاب المصلحة الرئيسيين وماهية أدوار ومسؤوليات كل منهم على صعيد الاستثمار بطريقة رشيدة في النظم الزراعية والغذائية.

12- وفي الوقت نفسه، من المهم معرفة ما لا تعنيه المبادئ معرفة واضحة. فهي ليست خطوطا توجيهية مفصلة ولا قواعد قانونية. تتناول المبادئ جميع أنواع الاستثمار في النظم الزراعية والغذائية على مستوى واسع، ولا يمكنها الخوض في التفاصيل المحددة نظرا لطبيعتها ونطاقها.

13- وتهدف هذه الوثيقة إلى أن تكون بمثابة إطار لتوجيه إجراءات جميع أصحاب المصلحة الضالعين في النظم الزراعية والغذائية، وذلك من خلال تحديد المبادئ التي يمكنها على حدٍ سواء تشجيع الاستثمار المنشود والتخفيف من المخاطر المحتملة للأمن الغذائي والتغذية.

الطبيعة والنطاق

14- هذه المبادئ طوعية وغير ملزمة ويجب تفسيرها وتطبيقها بما يتوافق مع الالتزامات القائمة المعمول بها بموجب القانون الوطني والدولي، مع إيلاء الاعتبار الواجب للالتزامات الطوعية التي تنص عليها الصكوك الإقليمية والدولية النافذة. وينبغي تفسيرها وتطبيقها وفقا للنظم القانونية الوطنية ومؤسساتها. ولا يجب تأويل أي بند من بنود المبادئ على أنه يحد أو يقوض أي التزامات قانونية تخضع لها أية دولة من الدول بموجب القانون الدولي.

15- إنّ هذه المبادئ عالمية النطاق وقد صيغت لتكون قابلة للتطبيق عالميا، مع التسليم بالدور الخاص لأصحاب الحيازات الصغيرة في جميع أنحاء العالم، بالاشتراك مع أصحاب المصلحة الآخرين، في معالجة الأمن الغذائي والتغذية. وهي مصممة لكي تكون قابلة للتطبيق على جميع القطاعات وجميع مراحل النظم الزراعية والغذائية.

المستخدمون المستهدفون

16- تتوجه المبادئ إلى أصحاب المصلحة المعنيين بالاستثمارات في النظم الزراعية والغذائية أو المستفيدين منها أو المتأثرين بها. أما المستفيدون من هذه المبادئ بالدرجة الأولى فيشملون:

1- الدول؛
2- المنظمات الحكومية الدولية؛
3- مؤسسات القطاع الخاص؛
4- المؤسسات التمويلية والجهات المانحة والجمعيات والصناديق؛
5- مؤسسات البحث والجامعات ومؤسسات الإرشاد؛
6- منظمات المجتمع المدني؛
7- المجتمعات المحلية؛
8- المستهلكون.

مبادئ الاستثمار الرشيد في النظم الزراعية والغذائية

17- يتناول هذا القسم أولا هيكل المبادئ ومن ثمّ الإطار المفاهيمي، ويعرض ختاما المبادئ العشرة مشفوعة بتوجيهات توضح الوسائل اللازمة لتحقيق كل مبدأ.

الهيكل

18- صيغت هذه المبادئ بأسلوب يوحي بأنها إجراءات متواصلة بما يوضح الطبيعة الجارية لضمان الاستثمار الرشيد في النظم الزراعية والغذائية، ولتشجيع استيعابه. وتتناول المبادئ على حدٍ سواء تعزيز الآثار الإيجابية للاستثمار، وتشجيع العمليات والآليات التي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

19- وقد جمعت هذه المبادئ بطريقة توضح الطبيعة المتكاملة المتعددة الأوجه للأمن الغذائي والتغذية. فيُستكمل المبدأ 1 بتسعة مبادئ داعمة تعتبر كلها جزءا لا يتجزأ من تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. والمبادئ هي الإجراءات الأساسية للاستثمار الرشيد في النظم الزراعية والغذائية، والنص الوارد تحت كل مبدأ فيعرض الوسيلة المناسبة لتحقيق الإجراء. في بعض الحالات، قد تكون كل الوسائل ضرورية لتطبيق المبدأ أما في بعض الحالات الأخرى يكون العكس هو الصحيح. وينبغي أن يقوم كل مستخدم بتحديد أساليب تحقيق المبادئ، كل بحسب سياقه الخاص.

الإطار المفاهيمي

20- يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع كل الناس وفي جميع الأوقات بفرص الوصول المادي والاقتصادي والاجتماعي إلى الغذاء الكافي والمأمون والمغذي الذي يفي باحتياجاتهم الغذائية ويناسب أذواقهم الغذائية فيعيشون حياة موفورة النشاط والصحة. أما الأبعاد الأساسية الأربعة للأمن الغذائي فهي التوافر والوصول والاستقرار واستخدام الجسم للأغذية. ومع أن الأمر لا يظهر صراحة دائما فإن كل بعد يحتوي اعتبارات وعناصر تغذوية حاسمة بالنسبة إلى حلقات السلسلة القائمة بين الاقتصادات الوطنية للغذاء ورفاه الأفراد والأسر. إن معالجة التغذية بالشكل المناسب تعني أن جميع الناس في جميع الأوقات يستهلكون الأغذية بسعرات حرارية كافية وعلى مستوى مقبول من الجودة فيما خص الأصناف والتنوع ومحتوى المواد المغذية والسلامة، التي تفي باحتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة، إلى جانب بيئة صحية وصحة سليمة والتعليم والرعاية.

21- تقوم هذه المبادئ على الوثائق التالية المتفق عليها كأساس لمحتوى الوثيقة:

1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان – *اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر/كانون الأول 1948* وغيره من معاهدات حقوق الإنسان الملزمة للدول الأطراف المعنية؛
2- إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل – *اعتمده مؤتمر العمل الدولي في يونيو/حزيران 1998*؛
3- المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الإعمال التدريجي للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني – *اعتمدتها منظمة الأغذية والزراعة في عام 2004*؛
4- إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية – *اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 7 سبتمبر/أيلول 2007*؛
5- المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان – *أيدها مجلس حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة في يونيو/حزيران 2011*؛
6- المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني – *اعتمدتها لجنة الأمن الغذائي العالمي في مايو/أيار 2012*؛
7- [الخطوط التوجيهية الطوعية لتأمين مصايد الأسماك الصغيرة الحجم المستدامة في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر – *اعتمدتها لجنة مصايد الأسماك في يونيو/حزيران 2014*].

22- تقوم المبادئ على هذا الأساس لكي تتناول تحديدا كيفية ممارسة الاستثمار الرشيد في النظم الزراعية والغذائية من أجل تعزيز الأمن الغذائي والتغذية. وعلى مستخدمي المبادئ أن يعتمدوا على الدعم الإضافي الناتج من التوجيهات الواردة في هذه الوثائق باعتبارها وسيلة دعم إضافية، حيثما يحتاجون إلى المزيد من التفاصيل بشأن قضية محددة.

23- تتضمن القيم الشاملة المتأصلة في جميع هذه المبادئ وتؤطرها، الكرامة الإنسانية لجميع الأفراد، والمساواة، وعدم التمييز، والمساواة بين الجنسين، والتشاور والمشاركة، والعدالة الاجتماعية، وسيادة القانون، والشفافية، والمساءلة، والتحسين المستمر. أما مفهوم "عدم إلحاق الضرر" فيشكل أساس المبادئ وينطبق على كل من الأفعال المتعمدة أو اللامبالاة أو الإغفال.

المبدأ 1: المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية

24- يمارس الاستثمار الرشيد في النظم الزراعية والغذائية، أثرا إيجابيا على الأمن الغذائي والتغذية، وخاصة بالنسبة إلى الفئات الأكثر ضعفا على المستوى الأسري والمحلي والوطني والإقليمي و/أو العالمي، وذلك من خلال:

1- زيادة الإنتاج والإنتاجية المستدامين للأغذية المأمونة والمغذية والمتنوعة والمناسبة من الناحية الثقافية، والحد من الفاقد والمهدر من الغذاء؛

2- تحسين الدخل والقدرة على الإنتاج الذاتي للغذاء؛

3- تعزيز الأسواق ذات الأداء الجيّد والبنية الأساسية المتصلة بها، وزيادة مرونة النظم الزراعية والغذائية؛

4- تعزيز فرص الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي والطاقة والتكنولوجيا ورعاية الأطفال والرعاية الصحية، وتعليم كيفية إعداد الأطعمة المغذية وتوفيرها والحفاظ على سلامتها.

المبدأ 2: المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة

25- يساهم الاستثمار الرشيد في النظم الزراعية والغذائية في التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة، وذلك من خلال:

1- احترام معايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية، أي حرية تكوين الجمعيات، والحق في المفاوضة الجماعية، والقضاء على العمل القسري والإلزامي، وإلغاء عمل الأطفال؛ والقضاء على الممارسات التمييزية في مكان العمل؛

2- خلق فرص عمل جديدة، وتعزيز العمل اللائق من خلال تحسين ظروف العمل والسلامة والصحة المهنية و/أو التدريب من أجل التقدم الوظيفي؛

3- تحسين الدخل، وتوليد قيمة مشتركة من خلال عقود عادلة، وتعزيز فرص إقامة المشاريع والنفاذ إلى السوق، سواء أكان ذلك على مستوى المزرعة أم بالنسبة إلى أصحاب المصلحة في بداية السلسلة ونهايتها؛

4- المساهمة في الحماية الاجتماعية وتوفير السلع والخدمات العامة مثل البحوث والتعليم وتنمية القدرات؛ والتمويل، والبنية الأساسية، وأداء السوق؛

5- تطوير الفرص للمزيد من التعاون والتنسيق والشراكة، من أجل تحقيق أقصى قدر من التآزر تحسينا لسبل العيش.

المبدأ 3: تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

26- من شأن الاستثمار الرشيد في النظم الزراعية والغذائية أن يعزز المساواة بين الجنسين وأن يمكّن المرأة، من خلال:

1- ضمان المعاملة العادلة لجميع الناس بناء على احتياجاتهم ومعوقاتهم؛

2- القضاء على جميع التدابير والممارسات التي تنطوي على تمييز أو تنتهك الحقوق على أساس نوع الجنس؛

3- تعزيز فرص الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية والمدخلات والأدوات الإنتاجية والإرشاد والاستشارة والخدمات المالية والتعليم والتدريب والأسواق والمعلومات والمشاركة في صنع القرار؛

4- اعتماد أساليب وتدابير ومنتجات وخدمات مبتكرة لتدارك القيود القائمة على نوع الجنس والتي تعيق المشاركة والقيادة.

المبدأ 4: إشراك الشباب وتمكينهم

27- يشرك الاستثمار الرشيد في النظم الزراعية والغذائية الشباب ويمكينهم، من خلال:

1- تعزيز فرص الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية والمدخلات والأدوات الإنتاجية، وخدمات الإرشاد والخدمات الاستشارية والمالية ، والأسواق، والمعلومات، والمشاركة في صنع القرار؛
2- توفير برامج مكيّفة للتدريب والتعليم والتوجيه إلى الشباب من أجل زيادة إنتاجيتهم و/أو الحصول على عمل لائق أو فرص إقامة المشاريع ؛
3- تشجيع الابتكار والتكنولوجيات الجديدة المقترنة بالمعارف التقليدية، لجذب الشباب كي يكونوا من محركات التغيير في النظم الزراعية والغذائية.

المبدأ 5: احترام حيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات والمياه

28- يعترف الاستثمار الرشيد في النظم الزراعية والغذائية بكافة الحقوق الشرعية للحيازة وتحترمها، بما في ذلك الحقوق غير الرسمية والعرفية فضلا عن الملكية العامة وذلك تماشيا مع:

1- المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المستدامة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني؛
2- [الخطوط التوجيهية الطوعية لتأمين مصايد الأسماك الصغيرة الحجم المستدامة في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر].

المبدأ 6: الحفاظ على الموارد الطبيعية والمساهمة في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره

29- يحفظ الاستثمار الرشيد في النظم الزراعية والغذائية الموارد الطبيعية وتعززها وتسهم في التخفيف من آثار تغير المناخ وفي التكيف معه، من خلال:

1- تخفيف المخاطر وعلاج الآثار السلبية على الهواء والأراضي والتربة والمياه والغابات والتنوع البيولوجي؛
2- دعم خدمات النظم الإيكولوجية وصيانتها، بما في ذلك التنوع البيولوجي والتنوع الجيني؛
3- الحد من الهدر والفواقد في الإنتاج والتخزين والتجهيز والنقل والاستهلاك وتحديد السبل لتعزيز كفاءة الإنتاج والاستخدام المنتج للنفايات و/أو للمنتجات الثانوية؛

4- زيادة قدرة النظم الزراعية والغذائية والموائل الداعمة وسبل كسب العيش ذات الصلة، على الصمود أمام الآثار القصيرة والطويلة الأجل لتغير المناخ، من خلال تدابير التكيف التي تخفف و/أو تقضي كذلك على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري حيثما كان ذلك ممكنا؛

5- استكشاف استراتيجيات ممكنة لإدماج المعارف التقليدية والعلمية مع أفضل الممارسات والتكنولوجيات، من خلال النهج الإيكولوجية الزراعية مثلا، من أجل تعزيز التكثيف المستدام.

المبدأ 7: احترام التراث الثقافي والمعارف التقليدية

30- يحترم الاستثمار الرشيد في النظم الزراعية والغذائية التراث الثقافي والمعارف التقليدية، من خلال:

1- تثمين ودعم المعارف التقليدية إلى جانب التنوع والابتكار، وخاصة فيما يخص النظم المحلية للزراعة والأغذية والبذور وحقوق المزارعين ومربي المواشي؛

2- صون مواقع التراث الثقافي من الضرر، واعتماد الممارسات التقليدية غير المضرّة؛

3- توفير تقاسم عادل ومنصف للمنافع الناتجة عن تسويق التراث الثقافي بما يتفق مع العرف والتقاليد، وبموافقة ومشاركة أصحاب تلك المعارف أو الابتكارات أو الممارسات؛

4- حماية رغبة المستهلك في نظام غذائي آمن ومغذ ومتنوع ومناسب ثقافيا.

المبدأ 8: تعزيز النظم الإنتاجية المأمونة والصحية

31- يعزز الاستثمار الرشيد في النظم الزراعية والغذائية النظم الإنتاجية المأمونة والصحية، من خلال:

1- الاعتراف بسلامة المنتجات الغذائية والزراعية وجودتها وقيمتها التغذوية باعتبارها عناصر هامة لتحقيق الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية؛

2- تحمل المسؤولية عن صحة الحيوانات ورفاهها وعن الصحة النباتية، من أجل تحسين الإنتاجية وجودة المنتج والسلامة على نحو مستدام؛

3- تحسين إدارة المدخلات والمخرجات الزراعية، لتعزيز كفاءة الإنتاج والتقليل من المخاطر المحتملة على صحة الإنسان والحيوان البيئة؛

4- إدارة المخاطر التي تتهدد الصحة العامة على امتداد النظم الزراعية والغذائية، بما في ذلك تقوية الاستراتيجيات وبرامج مراقبة الأغذية القائمة على أساس علمي، مع البنية الأساسية والموارد الداعمة.

المبدأ 9: إدراج هياكل للحوكمة وعمليات وآليات للتظلم تتسم بالشمول وسهولة الوصول

32- يشتمل الاستثمار الرشيد في النظم الزراعية والغذائية على هياكل للحوكمة وإجراءات وعمليات لصنع القرار وآليات للتظلم تتسم بالعدل والشمول، من خلال:

1- احترام سيادة القانون وتطبيقه بعيدا عن الفساد، وتبادل المعلومات بطريقة شاملة ومنصفة وشفافة؛
2- التعامل مع الأطراف الذين قد يتأثرون بالقرارات الاستثمارية والحصول على دعمهم قبل اتخاذ القرارات والاستجابة لمساهماتهم، مع الأخذ في عين الاعتبار اختلال موازين القوى القائم وضمان المشاركة النشطة والحرة والفعالة والهادفة والمستنيرة للشرائح المتأثرة بالاستثمارات من أفراد ومجموعات؛
3- السعي إلى نيل الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة فيما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية؛
4- توفير إجراءات إدارية وآليات للوساطة والتظلم وتسوية المنازعات، غير تمييزية وعادلة وتراعي الفوارق بين الجنسين وفعالة ويمكن الوصول إليها، وبأسعار معقولة وفي الوقت المناسب وشفافة.

المبدأ 10: استعراض الآثار وضمان المساءلة والشفافية

33- يشمل الاستثمار الرشيد في النظم الزراعية والغذائية آليات لاستعراض الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، ولضمان المساءلة والشفافية لدى كل جهة فاعلة، لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، من خلال:

1- ضمان أن تتيح الآليات تقييمات مسبقة ومستقلة وتشاركية للآثار المحتملة والمحققة، وإشراك مجموعات أصحاب المصلحة المعنيين؛
2- تحديد خطوط الأساس وقياس الآثار؛
3- تحديد التدابير التخفيفية للآثار السلبية المحتملة بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين؛
4- تقييم التغييرات بانتظام وإبلاغ النتائج إلى أصحاب المصلحة؛
5- تنفيذ إجراءات علاجية في حالة الآثار السلبية و/أو عدم الامتثال للقوانين الوطنية المعمول بها و/أو الالتزامات التعاقدية المعمول بها.

الأدوار والمسؤوليات والتطبيق

34- يتناول هذا القسم كيفية تشجيع الاستثمارات الزراعية الرشيدة وإجراءها على جميع المستويات في النظم الزراعية والغذائية، والجهات التي تقوم بذلك. أمّا الأدوار والمسؤوليات وخيارات التطبيق من قبل كل من المستخدمين الرئيسيين، فترد في القسم التالي.

الدول

35- الدول هي الجهات الفاعلة الرئيسية المسؤولة عن ضمان الأمن الغذائي والتغذية، وعن الإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي؛ واحترام حقوق الإنسان وحمايتها وتنفيذها لجميع الأفراد، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفا. وكجزء من دور الدول في ضمان الأمن الغذائي والتغذية، ينبغي لها أن تضع توقعات واضحة يمكن بموجبها لجميع المؤسسات التجارية المقيمة في أراضيها و/أو ضمن ولايتها القضائية، أن تحترم حقوق الإنسان في عملياتها، عبر سنّ أنظمة تضمن امتثال سلوكها للمبادئ.

36- ينبغي أن تطبق الدول هذه المبادئ بطريقة تضمن الأمن الغذائي والتغذية داخل أراضيها. وينبغي أن تضع الدول استراتيجيات وطنية للحماية الاجتماعية تكون مستقرة على المدى الطويل، وشبكات أمان يمكن توسيعها للتخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن تقلب أسعار المواد الغذائية، والكوارث الطبيعية، وصدمات و أزمات أخرى، على أكثر الفئات ضعفا.

37- للدول دور أساسي على صعيد وضع القوانين وإنفاذها. فعليها التأكد من أن جميع إجراءات تعزيز الاستثمار الرشيد في النظم الزراعية والغذائية، في الداخل والخارج على حدٍ سواء، متفقة ومتسقة مع الالتزامات القائمة التي يلحظها القانون الوطني والدولي، مع إيلاء الاعتبار الواجب للالتزامات الطوعية بموجب الصكوك الإقليمية والدولية المعمول بها. وينبغي للدول الحفاظ على مساحة كافية للسياسات الداخلية من أجل الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وتطبيق المبادئ لدى سعيها إلى تحقيق أهداف السياسة المتصلة بالأعمال التجارية مع دول أو مؤسسات تجارية أخرى، مثلا من خلال المعاهدات أو العقود الاستثمارية. وفي الوقت نفسه، يجب أن تحجم الدول عن تطبيق المبادئ بهدف تعزيز مصالحها الحمائية الخاصة أو بما يمكّنها من فرض سياساتها الخاصة على الدول الأخرى.

38- ينبغي للدول دعم سياسة تمكينية فضلا عن البيئة التنظيمية والمؤسسية لجذب الاستثمار الخاص الرشيد. أما أساس البيئة المؤسسية والسياسية التمكينية فهو التماسك والاتساق بين السياسات والقوانين والأنظمة في المجالات المتعلقة بالنظم الزراعية والغذائية، بما في ذلك الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات والمياه والبنية الأساسية والتجارة والبيئة والطاقة والأراضي والتنمية الريفية والبحوث والتعليم والصحة العامة وسلامة الأغذية وجودتها، والتغذية،

والضرائب والحوافز، والحماية الاجتماعية وغيرها. يزيد من تعزيز التماسك والاتساق من خلال التخطيط والتنسيق الذي يشمل القطاعات المتعددة وفي ما بين القطاعات. ويجب تناول اتساق السياسات فيما خص المعاملات المحلية والأجنبية على حدٍ سواء، وكافة أنواع أصحاب المصلحة، من خلال:

1- استعراض السياسات والقوانين والأنظمة القائمة لتحديد الثغرات والفرص على صعيد تعميم المبادئ؛
2- تعزيز مشاركة ذات جدوى لممثلي جميع أصحاب المصلحة في سياسات الاستثمار في النظم الزراعية والغذائية و/أو صنع السياسات؛
3- تعميم المبادئ من خلال تكييف أو تطوير سياسات وقوانين وأنظمة شفافة ومستقرة، وآليات الإنفاذ والمساءلة؛
4- ضمان التنسيق والدعم على مختلف مستويات الحكومة؛
5- ضمان الوصول غير التمييزي إلى المعلومات والخدمات والحوافز، والموارد، والأجهزة الحكومية ذات الصلة؛
6- دعم الأجهزة القضائية والإدارية المحايدة والمختصة والآليات الملزمة قانونا من أجل حل المنازعات بطريقة غير تمييزية ومنصفة ومراعية للاعتبارات الجنسانية وفعالة وسهلة البلوغ ومقبولة السعر وحسنة التوقيت وشفافة.

39- يُشجَع الدول على إنشاء برامج وأطرا تشمل أصحاب المصلحة المتعددين على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية من أجل صياغة استراتيجيات وطنية لتطبيق هذه المبادئ.

40- ينبغي للدول أن تقدم السلع والخدمات العامة الضرورية للاستثمار في النظم الزراعية والغذائية بما في ذلك البنية الأساسية، والطاقة والبحوث والتنمية والتعليم والخدمات الصحية، والحماية الاجتماعية، وغيرها. وقد يستوجب ذلك منح الأولوية للاستثمار في القدرات البشرية والمؤسسية لتوفير هذه السلع والخدمات. وحيثما لا تملك الدول موارد كافية لتوفير جميع السلع والخدمات الضرورية، ينبغي البحث عن فرص لإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

41- ينبغي للدول إعطاء الأولوية الواجبة لتمكين الاستثمارات التي يجريها أصحاب الحيازات الصغيرة بأنفسهم ودعمها واستكمالها، مع مراعاة احتياجاتهم وقيودهم المحددة. ويجب معالجة الاحتياجات والمعوقات التي يواجهها أصحاب الحيازات الصغيرة بما ينعكس في السياسات والقوانين والأنظمة والاستراتيجيات التي تتناول تنمية القدرات، من خلال تحسين الوصول إلى المدخلات والإرشاد والاستشارات، والخدمات المالية والتعليم والتدريب والوصول إلى الأسواق. وعلى الدول تعزيز فرص الحصول على المدخلات والتكنولوجيات التي من شأنها تحسين السلامة والجودة وتنوع إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة مع مراعاة أنظمة السوق والمعايير الطوعية لتعزيز الوصول إلى الأسواق. وتماشيا مع الدعم الحكومي للاستثمارات الخاصة لأصحاب الحيازات الصغيرة، ينبغي للدول ضمان أن تكون عمليات السوق شفافة وفعالة منعا للممارسات غير التنافسية وإساءة استخدام السلطة. وينبغي للدول تبسيط الإجراءات الإدارية لتفادي تثبيط مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في السوق.

42- ينبغي أن تقدم الدول للمؤسسات الصغيرة والتعاونيات ومنظمات المنتجين، موارد كافية للتعليم والتدريب وتنمية القدرات من أجل تعزيز قدرتها على التعامل مع الجهات الفاعلة الأخرى في السوق و/أو إنتاج السلع التي تحتاجها. ويجب على الدول دعم نماذج العمل العادلة والشاملة والشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز التنمية المستدامة والشاملة، وذلك تماشيا مع هذه المبادئ.

43- وتمارس الدول الاستثمار كذلك، بصورة مباشرة ومن خلال وكالات دولية تعمل محليا أو في الخارج. وحيثما تملك الدولة مشاريع تجارية أو تسيطر عليها أو تدعمها بصورة ملحوظة، عليها أن تحرص على أن تكون القوانين والسياسات والأنظمة ذات الصلة مطبقة في أنشطة المشروع. وعندما تقوم الدول أو المشاريع التجارية المرتبطة بها بالاستثمار أو بتشجيع الاستثمارات في الخارج، عليها أن تضمن بأن سلوكها يتسق مع هذه المبادئ.

44- إن الدول هي أيضا من الجهات المستهلكة وتتمتع بقوة شرائية وقدرات مهمة على صعيد التسويق. وينبغي لها مواءمة استراتيجياتها للشراء وللتواصل مع هذه المبادئ، ومن المستحسن أن تقوم بالشراء محليا.

45- وينبغي للدول إنشاء نظم للرصد أو التقييم من أجل قياس كل من التأثيرات الإجمالية للاستثمار في النظم الزراعية والغذائية واستعراض فعالية الإطار التنظيمي الحكومي ذي الصلة. وحيثما تظهر آثار سلبية أو حين تكون القوانين والسياسات والأنظمة غير فعالة في معالجة القضايا المشمولة في المبادئ، ينبغي للدول أن تتخذ إجراء تصحيحي وأن توفر آليات تمكّن الأطراف المتضررة أيضا من خلالها من طلب مثل هذا الإجراء. وينبغي للدول أيضا أن تنشئ أنظمة للرصد والإبلاغ مصحوبة بتوجيهات لأصحاب المصلحة من غير الدول، بما في ذلك آليات المساءلة والإنفاذ. ومن المحبذ أن تستعين الدول بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل مراقبة هذه المبادئ وتنفيذها.

المنظمات الحكومية الدولية

46- تؤدي المنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك المنظمات الإقليمية، دورا رئيسيا في إدماج هذه المبادئ ضمن سياساتها وبرامجها وأنشطة التوعية الخاصة بها والأطر مع الدول الأعضاء من خلال المساعدة الفنية و/أو وسائل أخرى. ويجب أن تضمن بألا يؤدي دعمها للاستثمارات إلى انتهاكات لحقوق الإنسان التي يتمتع بها أصحاب المصلحة المعنيين بها، وبأن يتماشى دعمها للاستثمارات مع المبادئ الواردة في هذه الوثيقة. وينبغي للمنظمات الحكومية الدولية أن تدعم الاستثمار في تنمية القدرات البشرية والمؤسسية ذات الصلة، والتي تعتبر ضرورية لدعم تطبيق هذه المبادئ. ويمكن للمنظمات الحكومية الدولية أيضا أن تكون بمثابة منتدى لتبادل الخبرات المتعلقة بالاستثمارات الزراعية الرشيدة وتنفيذ المبادئ الواردة في هذه الوثيقة.

شركات القطاع الخاص

47- يتراوح حجم شركات القطاع الخاص – التي تعرّف على أنها مؤسسات تجارية غير خاضعة لسيطرة الدولة – بين الصغير والمتوسط والكبير، وقد تكون مملوكة من جهات محلية أو أجنبية أو تكون تعاونيات أو تكون مشغّلة من قبل طرف واحد. وبالتالي، فمن المهم أن نفرّق بين أدوارها ومسؤولياتها المتعلقة بتعزيز الاستثمار الرشيد في النظم الزراعية والغذائية. بعض الأدوار والمسؤوليات يكون مشتركا بين جميع الشركات، ولكن بعضها يخص شركات معينة دون سواها لا سيما فيما يتعلق بحجم الشركة. غير أن تحديد حجم الشركة يرتبط بالبلد وبالسياق المعينين وينبغي للأدوار والمسؤوليات المبينة أدناه أن تُمارَس وفقا لتعريف حجم الشركة المعتمد وطنيا.

48- يترتب على جميع شركات القطاع الخاص، أيّ كان حجمها، مسؤولية الامتثال للسياسات والقوانين والأنظمة الوطنية ذات الصلة، واعتماد العناية الواجبة لتجنب انتهاك حقوق الإنسان التي يتمتع بها كل من الجماعات والأفراد. وينبغي لجميع شركات القطاع الخاص احترام الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان كما هو منصوص عليها في الإطار المفاهيمي للمبادئ، حتى حين يكون تنفيذ حقوق الإنسان في ظل السياسات والقوانين والأنظمة الوطنية ضعيفا. مع الإشارة إلى أن حجم وتعقيد الوسائل التي تستخدمها الشركات للوفاء بهذه المسؤولية يتفاوتان بين شركة وأخرى.

49- إن الشركات التي تعتبر كبيرة بحسب حجم عملياتها أو عدد الموظفين العاملين بها أو مبيعاتها السنوية، تتمتع بالقدرة على ممارسة أثر أكبر، كما تملك موارد أكثر تخولها العمل بشكل استباقي من أجل تحقيق آثار إيجابية والتخفيف من الآثار السلبية المحتملة. ينبغي أن تطبق الشركات الكبيرة هذه المبادئ مع التركيز على إدارة المخاطر مع نظم تخفيف الأثر من أجل تقييم ومعالجة مسألة الأمن الغذائي والتغذية بما في ذلك المخاطر البيئية والاجتماعية والاقتصادية والصحية وتحسين الفوائد ذات الصلة، المرتبطة بعملياتها. وينبغي تطوير هذه النظم وتنفيذها بطريقة شاملة مع أصحاب المصلحة المعنيين بها، وضمان أن تشمل النساء والشباب والفئات المهمشة. ويجب أن تملك الشركات الكبيرة إجراءات للإدارة والوساطة والتظلم وتسوية المنازعات تتسم بكونها غير تمييزية وعادلة، وتراعي الاعتبارات الجنسانية وفعالة ويمكن الوصول إليها، وبأسعار معقولة وفي الوقت المناسب.

50- كثيرا ما يتم تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة بناء على عدد الموظفين العاملين بها وعلى مبيعاتها السنوية. تفوق الشركات الصغيرة والمتوسطة من حيث العدد الشركات الكبيرة، وبالتالي فإن العدد الإجمالي للوظائف التي تقدمها والأثر الذي تمارسه هو أكبر بكثير من هذه الأخيرة. وينبغي أن تطبق الشركات الصغيرة والمتوسطة هذه المبادئ مع التركيز على تخفيف أثر المخاطر وإدارتها من أجل تحقيق آثار إيجابية وتجنب الآثار السلبية ومعالجة مسألة الأمن الغذائي والتغذية، وخاصة للفئات الأكثر ضعفا.

51- يمكن تعريف أصحاب الحيازات الصغيرة بحسب حجم حيازاتهم من الأراضي أو الحيوانات، أو المتلكات الأخرى وبناء على مستوى أدني قد يختلف بين بلد وآخر وبين سياق وآخر. وكثيرا ما يعرّف أصحاب الحيازات الصغيرة أيضا بناء على اعتماد عملياتهم في الإنتاج و/أو التجهيز، فقط أو في الغالب على اليد العاملة العائلية. وكما هي الحال مع الشركات الصغيرة والمتوسطة، فمع أن أصحاب الحيازات الصغيرة هم صغار الحجم فرديا، هم قادرون على ممارسة أثر كبير من الناحية الجماعية. وعلى أصحاب الحيازات الصغيرة أن يطبقوا المبادئ مع التركيز على زيادة الإنتاجية والدخل على نحو مستدام؛ وإضافة قيمة إلى عملياتهم باستخدام الموارد الطبيعية بصورة مستدامة وتعزيز القدرة على الصمود، من أجل معالجة الأمن الغذائي والتغذية.

52- تؤدي شركات القطاع الخاص المشاركة في النظم الزراعية والغذائية بما في ذلك موردي المدخلات والتجار وتجار التجزئة والموزعين والمسوقين، أدوارا رئيسية في تطبيق المبادئ، لا سيما من حيث المعلومات والتواصل مع أصحاب المصلحة الآخرين في النظم الزراعية والغذائية. فعلى سبيل المثال، على التجار أو الشركات الأخرى التي تعمل كوسيطة في "وسط" سلاسل التوريد، الوصول مباشرة إلى أصحاب الحيازات الصغيرة والمنتجين وتجار التجزئة الآخرين وأداء دور رئيسي في توفير فرص الوصول إلى الأسواق. وينبغي للوسطاء إدراج المبادئ في عملياتهم التجارية مع كل من أصحاب الحيازات الصغيرة وكبار المشترين من أجل ضمان معاملات عادلة ومنصفة وشفافة. وبالمثل، لتجار التجزئة والموزعين وموردي المدخلات والمسوقين دور رئيسي يؤدونه في إعلام وتثقيف المستهلكين حول موقع وكيفية إنتاج وتجهيز ونقل المنتجات والخدمات التي يقدمونها. وعليهم أن يضمنوا بأن المنتجات التي يبيعونها تحترم أنظمة السلامة وحماية المستهلك وأن المعلومات بشأنها متاحة من خلال الوسوم الموضوعة عليها والإعلانات الشفافة. وللشركات المشاركة في تسويق المنتجات الغذائية دور محدد تؤديه في تعزيز استهلاك النظم الغذائية المتوازنة والصحية التي تلبي الاحتياجات التغذوية وتحترم التفضيلات المحلية.

المؤسسات التمويلية والجهات المانحة والجمعيات والصناديق

53- للهيئات والمؤسسات التمويلية دور خاص تؤديه إذ أنها توفر في كثير من الأحيان الموارد المالية والفنية إلى الشركات العامة والخاصة على حدٍ سواء، على جميع مستويات النظم الزراعية والغذائية. ومن خلال تعميم المبادئ في سياساتها، بوسعها أن تسهل تنفيذ هذه المبادئ لدى مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. ويتيح التمويل لهذه الشركات بأن تضطلع بموقف نافذ فريد من نوعه يمكنها من خلاله التواصل مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة بشأن أدوارهم ومسؤولياتهم وإجراءاتهم، لتيسير تنفيذ المبادئ الواردة في هذه الوثيقة.

مؤسسات البحث والجامعات ومؤسسات الإرشاد

54- تعتبر البحوث الجارية بما في ذلك توليد البيانات وجمعها وتحليلها ونشرها جزءا لا يتجزأ من التحسين المستمر للاستثمار الرشيد في النظم الزراعية والغذائية. ولمؤسسات البحث والجامعات، والمؤسسات و/أو البرامج الإرشادية دور رئيسي تؤديه في تسهيل تبادل المعارف وتنمية المهارات، وبخاصة تعزيز استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة في الأمن الغذائي والتغذية. ويمكن أن يشمل ذلك مجموعة من الأدوار بما في ذلك تحديد الآثار، واختبار الممارسات الميدانية والتكنولوجيا ونماذج الأعمال، وتقديم المشورة للحكومة بشأن إصلاح السياسة العامة أو تقديمها إلى المستثمرين حول الممارسات المنقحة المتعلقة بالنظم الزراعية والغذائية. ومن المهم الضمان بأن يكون البحث مستقل وشامل وقائم على الأدلة من أجل تعزيز تحسين النظم الزراعية والغذائية. وينبغي للمؤسسات البحثية والأكاديميين تشجيع البحوث التشاركية، وعلى وجه الخصوص البحوث التي تتعدى المحاصيل الأساسية في معالجة الأمن الغذائي والتغذية.

منظمات المجتمع المدني

55- لمنظمات المجتمع المدني – بما في ذلك منظمات المنتجين والتعاونيات – دور رئيسي في الدعوة إلى تطبيق المبادئ لدى جمهورها ولدى من يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وهي من المحركات الرئيسية للمساءلة. كما لمنظمات المجتمع المدني أيضا دور رئيسي تؤديه في التعاون مع القطاع الخاص من أجل تطوير نماذج عمل عادلة وشاملة تعزز التنمية المستدامة تماشيا مع المبادئ، ولتعزيز مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في النظم الزراعية والغذائية. ويترتب على منظمات المجتمع المدني – بما في ذلك منظمات المنتجين – مراجعة تطبيق المبادئ، والمساعدة في بناء القدرات من أجل ترجمة المبادئ إلى أفعال. وينبغي لمنظمات المنتجين تعزيز قدرات صغار المزارعين كمستثمرين، من خلال تحسين الوصول إلى المدخلات وخدمات الإرشاد والخدمات الاستشارية والمالية والتعليم، والتدريب، والوصول إلى الأسواق. ويمكن لمنظمات المستهلكين أن تلعب دورا رئيسيا في إعلام المستهلكين عن سلامة وجودة المنتجات والآثار الاجتماعية والبيئية للنظم الزراعية والغذائية من خلال رصد الامتثال لأنظمة وتطبيق المبادئ.

المجتمعات المحلية

56- للمجتمعات المحلية – بما في ذلك السكان الأصليين، التي تتأثر مباشرة بالاستثمارات، والفئات الأكثر ضعفا، والشرائح العاملة في النظم الزراعية والغذائية – دور رئيسي من حيث المشاركة بنشاط والتواصل مع أصحاب المصلحة الآخرين المذكورين في هذه الوثيقة، لضمان تماشي الاستثمار في النظم الزراعية والغذائية مع المبادئ.

المستهلكون

57- يؤدي المستهلكون، من أهالي الريف والمدن، دورا خاصا من خلال قراراتهم الخاصة وطلبهم على المنتجات والخدمات الزراعية الرشيدة. وللمستهلكين أيضا دور في تثقيف أنفسهم حول المنتجات والخدمات التي يشترونها، بما يضمن اتخاذهم قرارا مستنيرا بالمساهمة في الاستثمار الرشيد في النظم الزراعية والغذائية.

الأدوار المشتركة

58- قد يكون لتقاسم المخاطر إيجابياته بالنسبة للمجتمع ككل حيث أنه قد يؤدي إلى الابتكار وإلى مرونة أكبر للفئات الأكثر ضعفا.

59- لجميع أصحاب المصلحة دور يؤدونه في تحسين جمع البيانات والمعلومات وإدارتها وتوزيعها بما في ذلك تحسين جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس. فإن التحاليل والبيانات المستندة إلى أدلة، مع مدعومة بالقدرة والبنية الأساسية للتحليل، هي جزء لا يتجزأ من تحديد أهداف التدخلات من أجل التحسين المتواصل في نظم الأغذية والزراعة وضمان الأمن الغذاء والتغذية.

60- لجميع الأطراف المتعاقدة التي تبرم اتفاقيات أو عقود بعضها مع بعض، دور في الالتزام بالأطر القانونية القائمة وإنتاج وثائق واضحة وشفافة تستخدم لغة مفهومة. وينبغي للعقود أن تلحظ إمكانية إعادة التفاوض وأن تحدد مسألة تقاسم مخاطر الإنتاج والسوق فيما بين الأطراف، على أساس التقاسم المتساوي للتكاليف والمنافع. وعموما، يفترض أن تعدّ العقود بالتماشي مع هذه المبادئ من أجل دعم الشفافية والاحترام المتبادل، والمساءلة بين الأطراف.

61- يتعرض الأمن الغذائي والتغذية للمزيد من التهديد خلال فترات الصدمات في السوق أو الكوارث الطبيعية، أو الأزمات. ويصح ذلك حين تكون هناك حاجة ملحة للاستثمار ولكن أيضا حين تكون المخاطر المرتبطة بالاستثمار أعلى من العادة. وهنا يتمثل الدور المشترك لجميع أصحاب المصلحة خلال الصدمات والكوارث والأزمات في دعم قدرة الفئات الأكثر ضعفا على الصمود وحماية الاستثمارات القائمة، وتشجيع الاستثمار الهادف في مجال الأمن الغذائي والتغذية بما يتماشى مع المبادئ. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة النظر في دورهم في الأمن الغذائي العالمي وتنسيق الاستجابات مع الدول الأخرى في فترات أزمات أسعار المواد الغذائية.

62- بموجب الطبيعة الطوعية للمبادئ، يُشجع جميع أصحاب المصلحة على تطبيقها، كل في السياق الخاص به. ومن خلال تطبيق المبادئ، يمكن لأصحاب المصلحة المساهمة في تحسين المشهد العام للاستثمار الرشيد في النظم الزراعية

والغذائية، عن طريق الحد من التوترات فيما بين أصحاب المصلحة وتوفير نقطة مرجعية عالية أو مجال متكافئ لجميع أصحاب المصلحة.

63- عرض هذا القسم بعض التوجيهات الإضافية حول كيفية تطبيق المبادئ من قبل مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة من أجل تحقيق الهدف المتمثل في تشجيع الاستثمار الرشيد في مجال الأمن الغذائي والتغذية. ولكن يحتاج بعض أصحاب المصلحة المحددين وبعض المجالات المعنية إلى المزيد من تنمية القدرات والتوجيه الفني لتطبيق المبادئ بالكامل. ومن أجل ضمان التطبيق الفعال والواسع للمبادئ يجب أن يعقب اعتمادها مزيد من التوعية والدعم على المستوى القطري والأدلة الفنية والأدوات المخصصة. ويمكن للجنة الأمن الغذائي العالمي أن توفر منتدى لتقييم التقدم المحرز على صعيد تطبيق هذه المبادئ.